الفصل الأول

حالة المعلومات عن الاقتصاد المصري

تمهيد:

تعانى البيانات المتاحة عن الاقتصاد المصرى حالة من الضعف والهشاشة والاضطراب تجعل البحث فى واقع هذا الاقتصاد وتطوره عبر الزمن من الأمور العسيرة . ولذا تقتضى الأمانة العلمية أن يتحلى الباحث بأعلى درجات اليقظة والحذر عند التعامل مع هذه البيانات . كما تقتضى الأمانة العلمية أيضاً تنبيه القارئ إلى أن ما قد توحى به الجداول الإحصائية والأشكال البيانية من دقة وصلابة فى البيانات قد لا يكون صحيحاً دائماً . وعلى ذلك فقد خصصت هذا الفصل لحديث موجز عن أوضاع المعلومات المتاحة عن الاقتصاد المصرى ، آملاً أن يساعد هذا الحديث فى استثارة نوازع الحرص والحذر بشأن المعلومات الاقتصادية لدى الباحثين وعموم القراء على السواء .

وقد يرى بعض الكتاب أو القراء أنه من غير الملائم استهلال دراسة عن الاقتصاد المصرى بفصل كامل عن حالة المعلومات بشأن هذا الاقتصاد . وتأتى عدم الملاءمة — فى رأيهم — من بابين . الباب الأول هو أن ابتداء الدراسة بحديث عن أوجه النقص فى المعلومات الاقتصادية قد يزرع الشك فى مصداقية الدراسة وفيما ستتوصل إليه من نتائج . كما أن صبر القارئ على قراءة مثل هذا المدخل الذى لا يخلو من جفاف قد ينفد سريعاً . وهذان الاعتباران قد يدفعان إلى النفور من الدراسة ، وإلى الإعراض عن قراءتها . وهذه بالطبع احتمالات خطيرة ينبغى التحسب لها والحذر من وقوعها . والباب الثانى هو مخالفة هذا المسلك للعرف المستقر فى كتابة

الدراسات الاقتصادية . فقد درجت الدراسات السابقة على الأخذ بواحد من ثلاثة بدائل . أولها : تجاهل مشكلات المعلومات الاقتصادية كلية . وهذا البديل ينطوى على خطر نقل انطباع غير صحيح إلى القارئ بأن هذه المعلومات دقيقة ومكتملة . وثانيها : الاكتفاء بعدد من الملاحظات العابرة عن مشكلات المعلومات ، غالباً ما توضع ضمن حواشى الدراسة . وهو ما لا يتناسب مع حجم هذه المشكلات وخطورتها . وثالثها — وهذا نادر جداً — تخصيص ملحق حول المشكلات المعلوماتية للدراسة عادة ما يوضع فى ذيلها ، وذلك باعتبار أن الأمر يتعلق بتفاصيل فنية يشق على القارئ غير المتخصص استيعابها . وعيب هذا البديل أن إدراج موضوع ما فى ملحق يأتى فى ختام الدراسة عادة ما يوحى إما بأن هذا الموضوع ليس من الموضوعات ذات الأولوية ، وإما بأنه لا يخص سوى غلاة المدققين من الباحثين . ولذا غالباً ما يعرض الكثيرون من القراء عن الإطلاع على مضمون الملاحق التى ترفق بالبحوث أو الكتب.

ولما كنت قد رأيت غير الرأى الشائع ، وآثرت الخروج على التقاليد المستقرة فى كتابة الدراسات الاقتصادية ، فإن هذا المسلك يحتاج إلى تفسير ، لا إلى اعتذار . والتفسير الذى آمل أن يجده الكثيرون مقنعاً هو أن مسألة التباين — الذى قد يصل إلى حد التضارب — فى المعلومات الاقتصادية ، وافتقار الكثير من هذه المعلومات إلى الدقة لم تعد مسألة تهم الاقتصاديين وحدهم . بل إنها صارت من المسائل التى تقلق قطاعاً عريضاً من النخبة والجمهور على السواء ، وتحولت إلى قضية رأى عام فى المجتمع المصرى ، وأصبحت تتسم فى نظر الكثيرين بدرجة من الخطورة يسوغ معها — فى تقديرى — الخروج على التقاليد المتعارف عليها فى مؤلفات الاقتصاديين . فما أكثر المرات التى تناولت فيها الصحف السيارة تباين الأرقام المتعلقة بمتغير اقتصادى ما ، من مصدر إلى آخر ، أو من تصريح إلى آخر لهذا المسئول أو ذاك ، بل وللمسئول الواحد ذاته فى أوقات أو مناسبات مختلفة . وكثيراً ما أصبحت التناقضات فى الأرقام التى يعلنها رئيس الوزراء أو بعض الوزراء ، من وقت لآخر ، وتضارب هذه الأرقام مع أرقام مناظرة تنشرها بعض الهيئات الوطنية أو الأجنبية ، أو مجافاتها للواقع الملموس ،

مثار تندر ليس فقط فى الصحافة المعارضة أو المستقلة ، بل وفى ما يسمى بالصحافة القومية ذاتها . وصار الإمساك بالتناقضات الرقمية فى أحاديث المسئولين من الموضوعات الأثيرة لدى عدد من كتاب الأعمدة ورسامى الكاريكاتير المشهورين بلذاعة نقدهم . ولا تكمن خطورة الأمر فيما يثيره من تذمر أو تندر على المستوى الإعلامى أو حتى لدى المتخصصين ، بل إنها تكمن فيما يؤدى إليه من بلبلة وحيرة بشأن حقيقة الأوضاع الاقتصادية لدى عموم المواطنين ، فضلاً عن الصفوة والمتخصصين ورجال الأعمال والمراقبين المحليين والأجانب .

ومما يسترعى الانتباه أن نقد البيانات لم يعد مقصوراً على المتخصصين والإعلاميين ، بل إن النقد صار يأتى فى السنوات الأخيرة من أجهزة عليا فى الدولة ، بل ومن رئيس الدولة ذاته . فقد ذكر تقرير لمجلس الشورى ما يلى : "من المسلم به أن كثيراً من الإحصاءات الرسمية التى تصدرها الدولة تفتقد الدقة ، كما أن بعضها يتناقض ويتضارب مع البعض الآخر ، الأمر الذى يؤثر سلباً على استخدامها"[1] . وفى رده على سؤال حول ما سمى بأزمة السيولة والركود ، قال الرئيس مبارك فى يناير ٢٠٠٠ : "إن الأزمة باختصار هى محصلة تراكمات وأخطاء بدأت عام ١٩٩٦ واستمرت حتى عام ١٩٩٩ . وهذه الأخطاء والتراكمات التى قامت على أساس بيانات غير دقيقة أدت إلى مجموعة من المشاكل ، وتحتاج اليوم إلى إصلاحات وإلى علاج ، وهو ما بدأناه بالفعل"[2] . بعبارة أخرى ، فإن المعاناة من مشكلات البيانات قد وصلت إلى أعلى مستويات صنع القرار فى الدولة .

وإذا كنت قد قدرت أن أهمية مشكلة المعلومات الاقتصادية واتساع نطاق القلق بشأنها يبرران الخروج على التقاليد ويسوغان ابتداء الدراسة بحديث عن حالة هذه المعلومات ، فقد قدرت أيضاً أن احتمال أن القارئ لن يستطيع معى صبراً إذا ما سلكت هذا المسلك هو احتمال ضعيف ، وذلك لسببين . أولهما : أن الدراسة

(١) مجلس الشورى ، تقرير حول بيان رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ١٦ نوفمبر ٢٠٠٢ .

(٢) من حديث رئيس الجمهورية إلى رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط فى ٢٠٠٠/١/١٥ ، جريدة الأهرام فى ٢٠٠٠/١/١٦ .

موجهة فى المقام الأول إلى القارئ الجاد ، سواء أكان متخصصاً فى الاقتصاد أم غير متخصص فيه . وفى ظنى أن هذا النوع من القراء مشوق لاستجلاء وجه الحقيقة فى مسألة المعلومات الاقتصادية التى يجد نفسه مواجهاً بها كل يوم من كل حدب وصوب . وثانيهماً : أن معالجة قضايا المعلومات الاقتصادية فى هذا الفصل سوف لا تغرق القارئ فى تفاصيل فنية يصعب أو يتعذر عليه استيعابها . ذلك أن الخطة التى رأيتها مناسبة تقضى بالتركيز فى هذا الفصل على ما يمكن اعتباره مشكلات معلوماتية ذات طبيعة عامة لا يشق على القارئ الجاد متابعة الحديث عنها ، مع استبقاء المشكلات المعلوماتية التى تنطوى على جوانب فنية معقدة بعض الشئ للطرح فى مواضع مختلفة من الدراسة .

وعلى ذلك ، فسوف نستهل هذا الفصل بإيراد عدد من الأمثلة لحالات التباين أو التضارب فى البيانات التى تعتبر أساسية من وجهة نظر المخطط وصانع السياسات الاقتصادية ، مع الإشارة إلى الأسباب المحتملة للتباين أو التضارب . ثم سنركز بعد ذلك على عدد من المشكلات العامة المتصلة ببيانات الحسابات القومية ، وذلك بالنظر إلى الدور المحورى الذى تحتله هذه البيانات فى تحليل الأداء الاقتصادى . وبعد ذلك سوف نستشهد بما أبرزه تقرير حديث صادر عن صندوق النقد الدولى من أوجه للقصور فى البيانات الاقتصادية المصرية . وأخيراً ، نحدد الموقف الذى اتخذناه فى هذه الدراسة فيما يتعلق بالتعامل مع المصادر المختلفة للبيانات الاقتصادية .

١-١ أسئلة تحتملة أكثر من إجابة:

سوف نقدم فى هذا الفصل ثلاثة أمثلة للتباين فى المعلومات المتاحة بشأن الموارد البشرية والأرض الزراعية التى تشكل لبنات أساسية فى القاعدة المعرفية لأى نظام للتخطيط وصنع القرارات . فنطرح سؤالا حول عدد سكان مصر فى الوقت الراهن ، وسؤالا ثانياً حول حجم قوة العمل ، وسؤالا ثالثاً حول مساحة الرقعة المتزرعة . وكما سوف يتضح للقارئ ، فإن كل سؤال من هذه الأسئلة له إجابات متعددة ،

كما أنه قد لا يكون من السهل دائماً المفاضلة أو التوفيق بين هذه الإجابات نظراً لصعوبة تبين مصادر الفروق بينها .

(أ) كم يبلغ عدد سكان مصر هذا العام (٢٠٠٤)؟

وفقاً لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كان عدد السكان ٦٩,٢ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، منهم ١,٩ مليون نسمة خارج البلاد[١] . وبفرض استمرار الزيادة السكانية بمعدل ١,٩% فى السنة ، يصل عدد السكان إلى ٧٠,٥ مليون نسمة فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ . وبفرض ثبات عدد السكان خارج البلاد يكون عدد السكان فى الداخل هو ٦٨,٦ مليون نسمة . وهذا هو العدد الذى ورد فى خطة التنمية لسنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (٦٨,٦٤٨ مليون نسمة فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤) ، والذى يرتفع إلى ٦٩,٩٥٣ مليون نسمة فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . ويزيد تقدير البنك الدولى قليلاً عن هذا التقدير ، إذ يصل عدد السكان فى الداخل فى ٢٠٠٤ إلى ٦٨,٩ مليون نسمة ، وذلك بافتراض معدل نمو سكانى ١,٩% أيضاً[٢] .

ولكن طبقاً لنشرة المكتب المرجعى للسكان الذى يعتمد على الاسقاطات السكانية للأمم المتحدة ومكتب التعداد الأمريكى ، فإن عدد السكان فى منتصف ٢٠٠٤ هو ٧٣,٤ مليون نسمة[٣] . أى أن الفارق بين هذين التقديرين حوالى ٣ مليون نسمة ؛ وهو فرق ليس ضئيلاً بالطبع . وكما سنرى فى الفصل الثالث فإن هذا الفارق قريب من الفارق بين التقديرات المرتفعة والتقديرات المنخفضة لعدد السكان فى سنة ٢٠١٧ أو سنة ٢٠٢٠ ، تبعاً للاختلاف فى الفرض الخاص بسرعة انخفاض معدل الخصوبة الكلية . ومن البديهى أن التخطيط لتدبير احتياجات ٧٠,٥ مليون نسمة سوف يختلف كثيراً عن التخطيط لتدبير احتياجات ٧٣,٤ مليون نسمة . فالتخطيط

---

(١) تقدير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ورد فى البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مايو ٢٠٠٤ .

(٢) توجد مقارنة بين تقديرات البنك الدولى وتقديرات جهاز التعبئة والإحصاء لعدد السكان فى السنوات ١٩٧٤-٢٠٠٢ فى جدول (٨- م -٢) فى ملحق الفصل الثامن .

(3) PRB (Population Reference Bureau), 2004 World Population Data Sheet, PRB, Washington, D.C., August 2004.

بافتراض عدد السكان الأقل يؤدى إلى عجز فى المتاح من السلع والخدمات إذا كان العدد الحقيقى للسكان هو العدد الأكبر . بينما يؤدى التخطيط بافتراض عدد السكان الأكبر إلى فائض فى المتاح من السلع والخدمات إذا كان العدد الحقيقى للسكان هو العدد الأصغر . وفى هاتين الحالتين ثمة سوء تخصيص للموارد وسوء تدبير للاحتياجات .

(ب) ما هو حجم قوة العمل فى مصر؟

إن الإجابة الدقيقة عن هذا السؤال هى التى يمكن أن تقود إلى إجابة دقيقة بشأن عدد الداخلين إلى سوق العمل فى كل سنة وكذلك عدد المتعطلين ونسبتهم إلى قوة العمل ، وذلك بافتراض أنه قد لا توجد فروق كبيرة فى تقدير عدد المشتغلين[1] . وحسبما يتبين من المعلومات المتاحة والمعروضة فى جدول (م-٣٧) فى الفصل السابع ، فإن الإجابة عن السؤال المطروح هى : لا ، ليست لدينا معلومات دقيقة عن قوة العمل المصرية . ذلك أن تقدير الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لقوة العمل فى سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ مثلاً هو ١٩,٣٤٠ مليون شخص . ويقل تقدير وزارة التخطيط عن هذا التقدير بمقدار ١٠٨ ألف شخص ، إذ أنه حوالى ١٩,٢٣٢ مليون شخص .

ولكن هذين التقديرين بعيدين جداً عن التقدير الوارد فى مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ الصادرة عن البنك الدولى ، والذى يصل إلى ٢٥,١٥٢ مليون شخص . أى أن الفارق بين هذا التقدير وتقدير جهاز التعبئة والإحصاء هو ٥,٨١٢ مليون شخص ، بينما يصل الفارق بينه وبين تقدير وزارة التخطيط إلى ٥,٩٢٠ مليون شخص . ومن الملاحظ أن تقديرات البنك الدولى لقوة العمل كانت تزيد باستمرار عن تقديرات جهاز التعبئة والإحصاء طوال الفترة ١٩٧٤ــ ٢٠٠٢ . ويبدو أن الفرق قد يعود إلى الأخذ بافتراضات مختلفة بشأن معدل النشاط (أى نسبة قوة العمل إلى عدد السكان) . ففى سنة ٢٠٠١ كان هذا المعدل ٣٨,٦% فى تقديرات البنك

(١) وهذا افتراض غير صحيح كما سيتبين من مراجعة جدول (٨ــ م ــ١) وجدول (٨ــ م ــ٤) فى ملحق الفصل الثامن .

الدولى ، بينما لم يزد عن ٢٩,٦% فى تقديرات جهاز التعبئة والإحصاء[١] . ومما يزيد الأمر إرباكاً أن تقديرات وزارة التخطيط لقوة العمل ولعدد المشتغلين قد خضعت لتعديلات متكررة وذلك فى ضوء ما تبين فى بعض السنوات من تجاوز تقدير عدد المشتغلين لتقدير قوة العمل[٢] ! .

(جـ) ما هى مساحة الرقعة المترعة فى مصر؟

إن هذا السؤال ـ مثل سابقيه ـ يستدعى أكثر من إجابة . فبالرجوع إلى موقع وزارة الزراعة على الإنترنت[٣] ، نجد أن المساحة المترعة قد بلغت ٧,٨٣٣ مليون فدان فى عام ٢٠٠٠ ، بزيادة نحو ٢ مليون فدان عن المساحة المترعة فى عام ١٩٨٠ . ولكن هذا التقدير يبدو منخفضاً بالقياس إلى ما جاء فى الكتاب الإحصائى السنوى الصادر عن جهاز التعبئة والإحصاء . فطبقا لهذا المصدر بلغت المساحة المملوكة ٦,١٠٨ مليون فدان فى سنة ٢٠٠٠ ، كما بلغت جملة الأراضى المستصلحة فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو ٣,١٩٩ مليون فدان[٤] . أى أن المساحة المترعة طبقا لهذا المصدر هى ٩,٣٠٧ مليون فدان . وغالبا فإن هذا الرقم يضخم من المساحة المترعة ، إذ من المرجح أن المساحة المملوكة قد تتضمن مساحات تحول استخدامها من الإنتاج الزراعى إلى الإسكان وغيره من متطلبات العمران والتحضر . وطبقا لما ورد فى دراسة الزراعة والغذاء فى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، نقلاً عن مصادر رسمية أيضاً ، قدر إجمالى المساحة المترعة فى عام ٢٠٠١ بنحو ٦,٢٦٤ مليون فدان من الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا ، بالإضافة إلى نحو ٢,٠٥٠ مليون فدان هى

(١) راجع جدول (٨ـ م ـ٢) فى ملحق الفصل الثامن .

(٢) أنظر جدول (٨ـ م ـ٤) فى ملحق الفصل الثامن .

(3) www.agri.gov.eg.

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٢ ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص٢٣٧- ٢٣٨ . والمصدر الأصلى لهذه البيانات هو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

جملة المساحات المستصلحة من الأراضى الصحراوية حتى عام ٢٠٠٠ . أى أن إجمالى المساحة المتزرعة فى عام ٢٠٠١ هو ٨,٣١٤ مليون فدان[١] .

ولكن هذا التقدير يبدو أكبر من تقدير آخر للمساحة المتزرعة فى عام ٢٠٠٢ ورد فى أحدث تقرير عن التنمية البشرية فى مصر[٢] . فطبقاً لهذا المصدر بلغت المساحة المتزرعة ٨,١٤٨ مليون فدان ، بفارق ١٦٦ ألف فدان فى خلال عام واحد . وبالطبع ليس من المتوقع أن يكون قد حدث استقطاع من الأراضى الزراعية لأغراض العمران الريفى والحضرى بهذا القدر فى عام ٢٠٠٢ . ومما يسترعى الانتباه وجود تفاوتات كبيرة بين التقديرات المختلفة لما يستقطع سنوياً من الأرض الزراعية . فهى طبقا لبعض المصادر ٦,٧٥٠ ألف فدان ، وطبقاً لمصادر أخرى ١٢,٦ ألف فدان ، وأقصى تقدير عثرنا عليه هو ٤٧,٧ ألف سنوياً[٣]. وطبقاً لما جاء فى أحدث تقرير لوحدة معلومات الايكونوميست عن مصر ، فإن المستقطع من الأراضى الزراعية هو ٣٠ ألف فدان سنويا فى المتوسط . وقد قدر هذا التقرير إجمالى المساحة المتزرعة بنحو ٨ مليون فدان ، متضمنة نحو ٣ مليون فدان من الأراضى الصحراوية المستصلحة[٤].

لاحظ أن تقديرات المساحات المستصلحة تتباين أيضاً من مصدر إلى آخر . فطبقاً للكتاب الإحصائى السنوى الصادر فى يونيو ٢٠٠٣ ، بلغت المساحات المستصلحة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٩٧/٩٦ ٣,٠٦٧ مليون فدان ، بينما بلغت هذه المساحة ٢,٥٣٦ مليون فدان طبقاً للمصادر الرسمية التى اعتمدت عليها دراسة الزراعة والغذاء فى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، بفارق ٥٣١ ألف فدان[٥]. وطبقاً لموقع

---

(١) محمود منصور وآخرون ، الزراعة والغذاء فى مصر ــ الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٠٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣١.

(٢) معهد التخطيط القومى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ــ مصر ــ تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ ، المعهد والبرنامج ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

(٣) محمود منصور وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(4) EIU (Economist intelligence Unit), Egypt-Country Profile 2004, London, 2004, p.39.

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ ؛ ومحمود منصور وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

وزارة الزراعة على الإنترنت بلغت المساحة المستصلحة فى الفترة ١٩٨٢ــ ١٩٩٧ نحو ١,٦٤١ مليون فدان ، وهى أقل مما ورد فى الكتاب الإحصائى السنوى عن الفترة الأطول ١٩٧٢/٧١ــ ١٩٩٧/٩٦ (١,٧٠٢ مليون فدان) بنحو ٦١ ألف فدان ، مع أن الفارق بين الفترتين هو عشر سنوات ! ومما يزيد الأمور تعقيداً أن معنى الاستصلاح قد ضاق كثيراً فى السبعينات والثمانينات عن معناه الذى كان مستقراً فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين . فالأراضى المستصلحة بالمعنى الأحدث قد تكون مجرد مساحات جرى تمهيدها وتزويدها ببعض المرافق الأساسية . ولذا فإن دراسة الزراعة والغذاء فى مشروع مصر ٢٠٢٠ قد لاحظت أن ٦٨% فقط من المساحة المستصلحة خلال الفترة ٩٥٢ ــ ١٩٩٧ هى التى دخلت مجال الإنتاج الفعلى ، بينما كان الباقى فى مراحل مختلفة للاستصلاح والاستزراع[1] . وعلى ذلك فإن إحصاء المساحات المتزرعة قد يتضمن أراض متزرعة بالفعل ودخلت مرحلة الإنتاج منذ فترة طويلة ، وأراض فى مراحل مختلفة للاستزراع ، وأراض فى مراحل مختلفة للاستصلاح . وبطبيعة الحال ، فإن غياب التمييز بين هذه الفئات من الأراضى ، يجعل من الصعب التوصل إلى حسابات صحيحة لإنتاجية الفدان ، إذا كان الإنتاج معروفاً ، أو للإنتاج الزراعى ذاته بفرض توافر المعلومات عن الإنتاجية من مصادر مستقلة .

وتجدر ملاحظة أن جانباً من التباين فى التقديرات فى الحالات الثلاث التى قدمناها من الممكن التعامل معه من أجل التوفيق بين التقديرات المختلفة ، وذلك لو كانت البيانات تنشر مصحوبة بتوثيق كاف للتعاريف وطرق التقدير ، وبتوضيح لما طرأ على هذه التعاريف وتلك الطرق من تعديلات من فترة لأخرى . ولكن هذا أمر نادر الحدوث فى النشرات والتقارير الإحصائية التى تصدر فى مصر . ومن الشائع أن تتعدل التقديرات أو تُحدَّث دونما إشارة واضحة إلى أسباب التعديل أو مبررات التحديث . وفى بعض الحالات تستخدم مصطلحات غير معرفة فى تحديد وضعية البيانات مثل "تقديرى" أو "مبدئى" أو "نهائى" . وليس من النادر أن تظهر بيانات ــ مثل بيانات الميزانية ــ تحت عنوان "نهائى" فى إصدار معين لنشرة إحصائية ، ثم يجرى

(١) محمود منصور وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢ــ٢٣ .

تعديل هذه البيانات المفترض أنها نهائية فى إصدار تال للنشرة ذاتها[1] وإذا كانت مثل هذه المشكلات قائمة بالنسبة للنشرات المطبوعة التى قد تتضمن بعض الملاحظات عن البيانات فى بعض الأحيان ، فإن حدة هذه المشكلات قد زادت مع الاتجاه لنشر البيانات على مواقع الوزارات والهيئات المختلفة على الإنترنت . إذ من الشائع أن تُجرَّد الجداول من أية معلومات شارحة . وهو ما يضع مستخدم هذه المعلومات فى أوضاع شائكة فى غير قليل من الأحوال[2] .

لاحظ أن المشكلة لا تتعلق دائما بغياب أو بعدم وضوح التعاريف أو تغيرها من فترة لأخرى دون إفصاح عن ذلك التغيير . فكما فى حالة السكان ، فإن المشكلة الحقيقية تتمثل فى غياب حصر دقيق للسكان . إذ يجرى التعداد السكانى كل عشر سنوات . وإلى أن يجرى تعداد سكانى جديد ، لا مفر من تقدير عدد السكان بناءً على افتراضات خاصة بمعدل نمو السكان ، وكذلك بناءً على افتراضات بشأن تحركات السكان عبر الحدود وهجرتهم هجرة دائمة أو مؤقتة . ومن الواضح أن هذه الافتراضات يمكن أن تتباين من مصدر لآخر . غير أنه ليس من العسير السعى للتوفيق أو التقريب بين الافتراضات المختلفة فى السنوات ما بين تعدادين . فذلك أمر ممكن اعتماداً على ما يجرى من مسوح (عينات) مثل مسح القوة العاملة والمسح الديموجرافى والصحى ، وكذلك اعتماداً على ما يتاح عن الهجرة من بيانات من المصادر المحلية (وزارة الداخلية وجهات عمل المهاجرين) ومن المصادر الخارجية (الدول المستقبلة للمهاجرين) . ولكن هذه المهمة تدخل فى باب الأعمال البحثية الصعبة التى نادراً ما تنهض بها الأجهزة الإحصائية ، ربما لعدم توافر الكوادر البحثية المؤهلة لمثل هذه الأعمال بها ، أو ربما لاعتبار هذه الأجهزة أن مثل هذه الأعمال تخرج عن نطاق

(١) راجع بيانات الميزانية التى ترد فى النشرات الاقتصادية والإحصائية للبنك الأهلى المصرى والبنك المركزى المصرى .

(٢) مثلاً يجد القارئ على موقع وزارة الزراعة (www.agri.gov.eg) . جدولاً عنوانه "المساحة المستصلحة واستثمارات البنية الأساسية" . ويظهر فى الجدول عمودان على رأس كل منهما عبارة "بالألف فدان" ، مما يفهم منه أن كلا منهما يشير إلى المساحة المستصلحة خلال السنوات ٩٨٢ــ١٩٩٧ . وبالرغم من تقارب مجموع المساحات المستصلحة فى العمودين (١,٦٤١ و١,٦٦٨ مليون فدان) ، إلا أن البيانات السنوية متقاربة فى بعض السنوات ومختلفة اختلافاً كبيراً فى سنوات أخرى ، ودلك دون أى تعليق من الوزارة على حقيقة الفرق بين البيانات فى العمودين .

اختصاصاتها . كما أن مراكز البحوث العلمية غالباً ما تَعرض عن مثل هذا النوع من البحوث ، وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة فى كثير من الأحيان ، ولندرة الكفاءات المسلحة بالأساليب الإحصائية اللازمة لحل ألغاز البيانات من جهة ، والمتفهمة بشكل جيد لمضمون البيانات وما يمكن إقامته من علاقات بين الأنواع المختلفة منها من جهة أخرى .

بعد هذا الاستعراض لمثالب المعلومات الاقتصادية فيما يتعلق بثلاثة متغيرات رئيسية ، ننتقل إلى تناول بعض جوانب حالة المعلومات المتعلقة بالحسابات القومية التى تشكل كتلة ضخمة وأساسية فى قاعدة معلومات المخططين وصناع القرارات الاقتصادية والاجتماعية . وسوف تتركز المعالجة على قياسات الناتج المحلى الإجمالى وبعض مكوناته الرئيسية.

١-٢ الناتج الفعلى والناتج المقيس:

لاشك أن تكوين مجموعة من الإحصاءات بشأن الناتج المحلى الإجمالى (ن.م.أ) فى مصر ، تتمتع بالتماسك والدقة ، هو أمر قد تزايدت صعوبته على مر الزمن ، وبخاصة منذ دخول مصر مرحلة الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينات . فقد اتجه نصيب القطاع العام والحكومى فى الاقتصاد إلى التقلص ، مفسحاً المجال لنصيب متزايد لكل من القطاع الخاص والقطاع غير النظامى . والمشكلة هنا مزدوجة . فمن جهة أولى ، ثمة مشكلة تتعلق بمدى نجاح ن.م.أ . المقيس فى التعبير عن الحجم الفعلى للنشاط الاقتصادى بمختلف صوره ، ومع تنوع الصفات القانونية أو المؤسسية للقائمين به . ومن جهة ثانية ، ثمة مشكلة تتعلق بمدى دقة إحصاءات ن.م.أ فى قياس الأنشطة الداخلة فيه حتى إذا لم تكن تعبر فى مجموعها عن جملة الأنشطة الاقتصادية الفعلية فى المجتمع المصرى .

فالناتج المقيس قد لا يعبر عن الحجم الحقيقى للنشاط الاقتصادى فى مصر ، وذلك لوجود قطاع كبير من النشاط الاقتصادى غير النظامى الذى يصعب حصره وتقديره ، حيث أن "غياب التسجيل" هى سمة من السمات الرئيسية للمنشآت

والأفراد العاملين فى هذا القطاع . وطبقاً لبعض التقديرات الاجتهادية ، فإن ن.م.أ . فى القطاع غير النظامى فى أواخر التسعينات قد بلغ نحو ٣٠% من حجم النشاط الاقتصادى[1] . ومن المعلوم أن حجم القطاع غير النظامى يتجه إلى التزايد مع انتشار الفقر والبطالة فى المجتمع . ولما كانت هناك دلائل قوية على إزدياد نسبة السكان الفقراء والمتعطلين (على ما سيأتى بيانه فيما بعد) ، وبخاصة منذ ١٩٩١ حيث بدأ تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى يشار إليه عادة فى الدوائر الحكومية والصحافة القومية ببرنامج الإصلاح الاقتصادى ، فمن المرجح أن الفجوة بين ن.م.أ المقيس ونظيره الفعلى المتضمن أنشطة نظامية وأخرى غير نظامية قد اتجهت إلى التزايد .

وفيما يتعلق بنمو نشاط القطاع الخاص ، تقدر وزارة التخطيط أن نصيب هذا القطاع قد ارتفع من أقل من ١٠% فى عام ١٩٧٤ إلى نحو ٤٣% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ فى الاستثمار المحلى الإجمالى ، كما ارتفع من ٥٦% إلى ٧٢% فى الناتج المحلى الإجمالى فيما بين هاتين السنتين[2].

ويثير تزايد نصيب القطاع الخاص فى ن.م.أ . مشكلات عديدة فيما يتعلق بدقة البيانات . فمن جهة أولى ، يلاحظ أن النسبة الأكبر من منشآت القطاع الخاص تتمثل فى منشآت صغيرة الحجم . إذ تبلغ نسبة المنشآت الخاصة التى يعمل بها أقل من خمسة

---

(١) وذلك وفقاً للتقدير المذكور فى تقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى :

US Embassy, Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States - Report for the Arab Republic of Egypt, July 1997.

لاحظ أن هذا التقدير قريب جداً من التقدير الخاص باليونان (٢٩% من ن.م.أ. فى ١٩٩٩) المذكور فى دراسة حديثة عن الاقتصاد الخفى . وهو أعلى تقدير فى الدراسة التى شملت عدداً من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، بينما كان أدنى تقدير هو ٨% من ن.م.أ . فى سويسرا . أنظر : The Economist, Feb, 3rd, 2001 . ومن المعروف أن الاقتصاد الخفى (أو السرى أو الأسود) يشمل أنشطة مشروعة ولكن لا تجد الدخول المتولدة منها طريقها للتسجيل إما كلياً وإما جزئياً (كدخول من يعملون لحسابهم وبخاصة من يعملون فى المنازل أو المقاهى أو على قارعة الطريق) ، وأنشطة غير مشروعة (كالدعارة والاتجار فى المخدرات وما إليها) لا تدخل دخولها أصلاً فى تعريف ن.م.أ . المستخدم فى نظم الحسابات القومية الشائعة .

(٢) أنظر جدول (٥ــ م ــ١٥) وجدول (٥ــ م ــ٣) فى ملحق الفصل الخامس على الترتيب .

عمال ٩٣,٥% ، ولا تزيد نسبة المنشآت الخاصة التى يعمل بها من خمسة إلى أقل من عشرة عمال على ٥% . أى أن ٩٨,٥% من المنشآت العاملة فى القطاع الخاص (شاملاً القطاع الاستثمارى) هى منشآت تشغل أقل من عشرة عمال[1] . وإذا كان هذا هو الحال مع المنشآت غير الزراعية ، فإن الوضع أصعب مع المنشآت الزراعية حيث تنتشر الحيازات الصغيرة والقزمية انتشاراً واسعاً .

ومن المعلوم أن معظم المنشآت العاملة فى القطاع الخاص لا تمسك حسابات منتظمة لإيراداتها ومصروفاتها ، كما أنها لا تحتفظ بسجلات دقيقة لعدد المشتغلين فيها ولرأس المال الثابت أو رأس المال العامل المستغل فيها ، ولحجم أو قيمة الإنتاج المتولد فيها . ولذا يصعب التعرف على الحجم الفعلى لنشاطها ، وكثيراً ما يتم اللجوء إلى تقديرات لا تخلو من التعسف والجزافية لما يتولد فى منشآت القطاع الخاص من إنتاج ودخول ، ولما يتم داخلها من استثمارات .

كما يلاحظ ، من جهة ثانية ، أن المنشآت الكبيرة نسبياً فى القطاع الخاص ــ بما فى ذلك ما قد يأخذ شكل شركات مساهمة يفترض أن تمسك دفاتر دقيقة وسجلات منتظمة ــ عادة ما تعمد إلى إخفاء الحجم الحقيقى لنشاطها وتقدم بدلاً عنه معلومات وهمية تهرباً من دفع الضرائب أو للتمويه على البنوك والاقتراض منها بلا ضمانات حقيقية . وليس من غير المألوف أن تتعدد الميزانيات والدفاتر والسجلات التى تصور الأوضاع المالية لهذه المنشآت بتعدد الجهات المخاطبة بها (الملاك أو المساهمون - الضرائب - التأمينات - البورصة - البنوك - الأجهزة الإحصائية .. الخ).

وتثير الإعفاءات الضريبية والجمركية مشكلات محاسبية وإحصائية معقدة . إذ ليس من النادر أن يتجه أصحاب الشركات التى انتهت فترة تمتعها بالإعفاءات إلى

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج التفصيلية لتعداد المنشآت ١٩٩٦ ، القاهرة ، ١٩٩٧ . ويقصد بالقطاع الاستثمارى مجموعة الشركات التى أنشئت طبقاً لأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته فى السنوات ١٩٨٩ و١٩٩٧ و٢٠٠٤ .

تشكيل شركات جديدة من باطن الشركات القديمة التى كانت تتمتع بالإعفاءات ، ويجرى تحميل الشركات القديمة التى أصبحت خاضعة للضرائب بالكثير من مصروفات الشركات الجديدة المتمتعة بالإعفاءات ، وذلك من أجل تخفيض مقدار الفائض الخاضع للضريبة فى الشركات القديمة . ومن المعروف أن أسلوب تحويل المصروفات من الشركات المعفاة إلى الشركات الخاضعة للضرائب هو أسلوب معتاد لدى المستثمرين الذين يقومون بتكوين "مجموعة" من الشركات ، بعضها خاضع للضرائب وبعضها معفى (بحكم تواجده فى المدن الجديدة مثلا) . وجملة القول أنه حتى فيما يتعلق بالشركات الخاصة الكبيرة نسبياً ، قد لا يكون من اليسير الوقوف على المركز المالى الحقيقى والمساهمة الفعلية لكل شركة فى ن.م.أ .

١-٣ تزايد الوزن النسبى للتقديرات الاجتهادية:

وهكذا ، فمع اتساع دائرة نشاط القطاع الخاص ، ومع ارتفاع وزنه النسبى فى ن.م.أ إلى حوالى ٧٢% ، صار الجزء الأكبر من ن.م.أ المقيس خاضعاً فى تقديره لاجتهادات وافتراضات ليس من السهل التثبت من صحتها ، وليس من اليسير الحكم على مدى اقترابها من الواقع الذى تسعى لقياسه . ومن الطبيعى أن يتم اللجوء إلى المسوح الإحصائية المعتمدة على عينات ، أو أن تتم متابعة بعض الأنشطة من خلال حجم مدخلاتها المستوردة أو المنتجة محلياً أو من خلال حجم منتجاتها فى السوق المحلى . ولا بأس فى ذلك بالطبع ، شريطة أن تكون العينات ممثلة للمجتمع الذى تسحب منه ، وشريطة أن تكون البيانات التى يجرى جمعها هى بالفعل بيانات حقيقية صادرة عن الأفراد أو المنشآت المشمولة فى العينة - وهذا علاوة على شرط دقة البيانات الذى نوهنا عن صعوبة توافره أصلاً .

وليس غريباً أن ما استشرى فى المجتمع المصرى من تراجع فى القيم النبيلة وإنحراف فى السلوكيات قد وجد طريقة إلى عالم الإحصاءات سواء ما كان منها نابعاً من مسوح بالعينة أم ما كان مصدره تعدادات شاملة . فالتراجع فى قيم الصدق والأمانة والانضباط والإتقان فى العمل ينعكس على سلوكيات جامعى

البيانات فى التعدادات والمسوح ، بحيث لم يعد من النادر أن يستعيض جامع البيانات عن الذهاب إلى الحقل أو المتجر أو الورشة المقرر جمع بياناتها بقيامه بتوفير هذه البيانات من عندياته ولو جزئياً[1] . ولذا صار معالجو البيانات يواجهون مشكلات "تناقض" البيانات على نطاق غير مسبوق . وبطبيعة الحال ، فإن "تضبيط وتنظيف" البيانات المتناقضة عادة ما يتم باجتهادات قد لا تخلو من الخطأ أو الشطط . ولما كان من المعتاد عدم الإفصاح عن الفروض التى تقوم عليها مثل هذه الاجتهادات ، فقلما تتاح الفرصة لمناقشتها وتقييم مدى سلامتها .

١-٤ النمو الاسمى والنمو الحقيقى فى ن.م.أ:

وثمة مشكلة مزمنة تتعلق بتقدير معدلات النمو الحقيقى فى ن.م.أ ، أى معدلات النمو المستبعد منها أثر التغيرات فى المستوى العام للأسعار ، أو التضخم . فهذه التقديرات مشوبة عادة بنوعين من الأخطاء . أولهما ، خطأ المبالغة بالزيادة أو التحيز إلى أعلى فى تقدير ن.م.أ . بالأسعار الجارية ، وذلك للأسباب التى تناولت طرفاً منها فيما سبق ، وكذلك لسبب إضافى سياسى فى المقام الأول ، ألا وهو الرغبة فى إبراز أو تضخيم "الإنجاز الحكومى" فى المجال الاقتصادى من جهة ، والرغبة فى إشاعة جو من التفاؤل لدى الأطراف الداخلية والخارجية الفاعلة أو المرجو أن تزداد فعاليتها فى النشاط الاقتصادى ، من جهة أخرى . وينطبق ذلك بوجه خاص على "إنجازات الخطة" التى تعلنها وزارة التخطيط ، والتى كثيراً ما تتأثر بالاعتبارات السياسية ، بحيث أن وصف البعض لأرقام تقارير المتابعة بأنها "أرقام سياسية" فيه ظل من الحقيقة .

---

(١) لاحظ عدد من أرباب الأسر أن " العدادين " الذين يمرون على منازلهم لجمع بيانات التعداد العام للسكان والإسكان فى عام ١٩٩٦ ، يكتفون بطرح عدد محدود جداً من الأسئلة التى تتضمنها استمارة التعداد ، كعدد أفراد الأسرة وأعمارهم ومؤهلاتهم ، ولا يطرحون الأسئلة الخاصة بخصائص المسكن ومقتنيات الأسرة من بعض السلع المعمرة مثلاً . وعندما واجهت بعض العدادين بهذا الأمر ، كان الرد أنهم مدرسون منتدبون لهذا الغرض وليس لديهم وقت لطرح مثل هذه الأسئلة ، حيث أن نفقة الفرصة البديلة للوقت الذى ينفق فى طرح الأسئلة عالية (الدروس الخصوصية !) . ومن جهة أخرى ، فقد ذكر بعضهم أن بعض الأمور لا يحتاج إلى سؤال أصلاً ، مثل مقتنيات الأسرة من بعض السلع المعمرة ؛ فالأسرة تحوز هذه السلع إذا كانت من الأسر التى تقطن مناطق ميسورة ،وهى لا تحوز إلا القليل منها إذا كانت من الأسر التى تقطن مناطق فقيرة . ويقوم العدادون بتعبئة الخانات الخاصة بالسلع المعمرة الواردة بالاستمارة وفقاً لهذا المبدأ "البديهى" فى نظرهم ! .

وحسبنا أن نشير هنا ـــ على سبيل المثال ـــ إلى نصيب القطاع الخاص فى الاستثمار المحلى الإجمالى الذى يقدر حالياً (٢٠٠٣/٢٠٠٤) بنحو ٤٣% ، كما سبق ذكره ، بينما كانت وزارة التخطيط قد أعلنت أنه بلغ ٦٥% فى عام ١٩٩٩/٩٨[١] . وقد تراجعت الوزارة عن هذا التقدير المتضخم فيما صدر عنها من بيانات حديثة ، حيث لم تزد مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار فى عام ١٩٩٩/٩٨ على ٤٧,٥%[٢] .

أما السبب الثانى لتضخيم معدلات النمو الحقيقى فهو المبالغة بالخفض أو التحيز إلى أدنى فى تقدير معدل التضخم الذى يجرى استبعاد التغير فى الأسعار من ن.م.أ بالأسعار الجارية وفقاً له . وكثيراً ما استعملت وزارة التخطيط معدلات للتضخم تقل عن نصف المعدل (الرسمى) المتضمن فى سلسلة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مع أن هذه السلسلة متهمة أصلاً بالتحيز إلى أدنى فى تقدير المستوى العام للأسعار . ويصدق ذلك بوجه خاص على أسعار السلع المدعمة (أو التى كانت تتلقى الدعم فى سنوات سابقة) ، وأسعار عدد من السلع والخدمات غير القابلة للاتجار كخدمات المرافق العامة وإيجارات المساكن والمحال التجارية المقيدة إدارياً . وإلى جانب ذلك فثمة مشكلة فى تحديث الأوزان التى تستخدم فى ترجيح استهلاك السلع المختلفة فى الرقم القياسى للأسعار . إذ عادة ما يستمر العمل بأوزان قديمة مستخرجة من بحوث لميزانية الأسرة ، وذلك لسنوات طوال تكون صلة هذه البحوث بهيكل الاستهلاك الجارى خلالها قد انقطعت ، أو على الأقل تغيرت بصورة ملموسة .

والواقع أن هناك تاريخاً طويلاً من التحيز إلى أعلى فى تقدير معدلات نمو ن.م.أ . بالأسعار الثابتة ، من جراء الميل لإظهار التغير فى المستوى العام للأسعار بأقل من قيمته الحقيقية . فبينما كان معدل ارتفاع الأسعار طبقاً للمكمش الضمنى للناتج المحلى الإجمالى ٨,٦% فى سنة ١٩٧٥ ، كان معدل التغير فى الرقم القياسى لأسعار

(١) راجع : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

(٢) راجع جدول (٥ـ م ـ١٥) فى ملحق الفصل الخامس .

المستهلكين ١١,٢% . وفى النصف الأول من الثمانينات ، أظهر المكمش الضمنى ارتفاعاً فى الأسعار بمعدل ٧,٨% ، فى حين أن الأسعار قد ارتفعت طبقاً للرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى حدود ١٨% - ٢٥% خلال تلك الفترة . وتشير تقديرات معدل النمو فى ن.م.أ . بالأسعار الثابتة إلى معدل سنوى متوسط ٦,٨% خلال سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، فى حين أن استخدام معدل التضخم المحسوب من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين يؤدى إلى معدل سنوى متوسط سالب قدره ــ ١,٨% للنمو الحقيقى فى ن.م.أ . وقد ذهبت بعض التقارير الخارجية إلى أن معدل النمو الحقيقى فى ن.م.أ ربما كان فى حدود ٣% فى السنوات الأولى من تلك الخطة ، وأنه انقلب إلى معدل سالب نحو - ١,٥% أو - ٢% فى السنتين الأخيرتين منها[1] .

وبالرغم من انخفاض معدل التضخم - طبقاً للرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى التسعينات من ٩,١% فى ١٩٩٤/٩٣ إلى ٢,٨% فى ٢٠٠٠/١٩٩٩[2] ، إلا أن أسباب الشك فى استمرار تحيزها لأدنى لم تزل قائمة . وأحد المصادر الإضافية لهذا التحيز - علاوة على ما سلف ذكره من مصادر - هو المقارنة بين سعر الفائدة الحقيقى على كل من الجنيه والدولار . إذ يبلغ سعر الفائدة الحقيقى على الودائع بالجنيه نحو ٧% (١٠% سعر أسمى مطروحاً منه ٣% تضخم) ، بينما لا يزيد هذا السعر على الودائع بالدولار على ٢%-٣% (٥% -٦% سعر اسمى مطروحاً منه ٢% - ٣% تضخم محلى أو عالمى) . وهذا الفارق الكبير بين السعرين قد يصعب تبريره بفارق حقيقى فى العائد ، وقد يلزم لتفسير جزء منه على الأقل افتراض تحيز معدل التضخم فى مصر إلى أدنى .

---

(١) التفاصيل متاحة فى : إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، الصفحات ١١-١٢ ، و١٨٦و١٩١ .

(٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٠ .

وقد تجدد الجدل حول صدقية معدلات نمو ن.م.أ. الحقيقى فى السنوات ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١[١]. فقد دارت هذه المعدلات حول ٥,٥%-٦% حسب بيانات وزارة التخطيط ، بينما كان قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص يجأر من الشكوى من جفاف منابع السيولة وتفاقم الركود الاقتصادى . بل إن الحكومة ذاتها قد اعترفت فى عام ٢٠٠٠ بما أطلق عليه أزمة السيولة والركود ، وأعلنت عن برنامج لسداد مديونياتها تجاه المقاولين والموردين فى القطاعين العام والخاص (التى قدرتها الحكومة ذاتها فى أول الأمر بنحو ٢٥ مليار جنيه ، ثم عادت وأعلنت أن لا أحد يعلم حقيقة هذه المديونية !) ، وبدأت فى ضخ جرعات مالية كبيرة من أجل تنشيط حركة الأسواق . وبينما ظلت التقارير تتوالى فى عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ عن الوصول إلى معدلات شديدة الارتفاع للطاقة العاطلة والمخزون السلعى والتعطل وفصل العمال أو التوقف عن دفع أجورهم أو تخفيض الأجور المدفوعة وما إلى ذلك من مؤشرات استمرار الركود[٢]، ظلت الحكومة متمسكة بأن معدل النمو الحقيقى هو ٥,٥%-٦% .

ولا شك فى أن هذا الادعاء ينطوى على مفارقة صارخة لا حل لها إلا بافتراض أن مثل هذه المعدلات للنمو الحقيقى لا تعبر عن الحالة الواقعية للاقتصاد المصرى .

---

(١) للمزيد حول هذا الموضوع راجع : مقالات إبراهيم العيسوى فى الأهالى ، فى ٣و١٠و٣١ مايو ٢٠٠٠ ، وفى Al-Ahram Weekly ، عدد ٢٧ أبريل - ٣ مايو ٢٠٠٠ .

(٢) وحول إغلاق المصانع وفصل العمال ، أنظر تحقيق سيد على عن "أحراس الخطر فى المدن الجديدة" فى الأهرام فى ١١ يناير ٢٠٠١ ، وتحقيق فاطمة فرج فى Al-Ahram Weekly ، عدد ١١-١٧ يناير ٢٠٠١، ونشرة كلام صنايعية ، التى تصدرها دار الخدمات النقابية والعمالية بحلوان (أعداد مختلفة فى عام ٢٠٠٠ و٢٠٠١) . وحول تقديرات نسب استغلال الطاقة والطاقة العاطلة فى الصناعات المختلفة ، أنظر الأهرام فى ٧ و ١٣ مارس ٢٠٠١. أنظر أيضاً تقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى (US Embassy in Cairo, Economic Trends Report - Egypt, June 2000) ، الذى ذكر أن "مجتمع الأعمال فى مصر ينظر إلى تقديرات الحكومة لمعدل النمو المستهدف فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ على أنه مفرط فى التفاؤل ، بينما الاقتصاد واقع فى قبضة اتجاه نزولى واضح" . وعاد تقرير آخر للسفارة صادر فى يوليو ٢٠٠٠ إلى التذكير بأن "التوقعات المتفائلة للحكومة بمعدل نمو ٦% فى ٢٠٠٠/٩٩ محل اعتراض شديد من رجال الأعمال والمستثمرين والمحللين" . وحسب تقدير وزارة التخطيط لم يزد معدل النمو فى تلك السنة على ٤,٩% (الأهرام فى ٢٠٠١/٤/١) .

ويبدو أن وزارة التخطيط قد تحفظت مؤخراً فى تقدير ن.م.أ ، بحيث أن المعدلات المعلنة عن السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠١ ــ ٢٠٠٢/٢٠٠٣ صارت أقرب إلى الواقع ، وليس بالضرورة واقعية تماماً (٣,٥% فى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، و٣,٢% فى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، و٢,٤% فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣)[1].

١-٥ مقارنة تقديرات المصادر المختلفة للناتج:

تتباين تقديرات الدخل القومى المصرى المستمدة من المصادر المختلفة لإنتاجها أو لنشرها تبايناً كبيراً فى معظم السنوات . فهناك ثلاثة مصادر مهمة لهذه التقديرات:

أولها : وزارة التخطيط . وتعتبر تقديرات الوزارة الأكثر شيوعاً بين مستخدمى بيانات الإنتاج والدخل ، وذلك لانتظام صدورها ، وتوافرها فى وقت قريب من وقت تحقق الإنتاج أو الدخل . إذ يجرى إعداد هذه التقديرات ونشرها سنوياً وذلك بمناسبة إعداد خطط التنمية أو تقديم تقارير المتابعة السنوية .

وثانيهماً : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . والأصل فى تقديرات الجهاز أنها تقديرات فعلية ، بمعنى أنها تعد بناء على ما يتم جمعه من معلومات من الوحدات الإنتاجية من واقع قوائمها المالية و/ أو من المسوح والتعدادات التى يجريها الجهاز بصورة دورية . غير أن حظ هذه البيانات من الانتشار والاستخدام ضئيل ، وذلك لعدم انتظام نشرها ، وكذلك لتأخر مواعيد النشر كثيراً عن سنة تحقق الإنتاج أو الدخل أو غيرهما من المتغيرات الداخلة فى نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذى يفترض أن الجهاز يسير طبقا لقواعده[2] . ولذا فإننا لن نلتفت إلى هذا المصدر ،

---

(١) راجع جدول (٤ــ م ــ٣) فى ملحق الفصل الرابع .

(٢) يلاحظ مثلاً عدم صدور نشرات عن الحسابات القومية للسنوات من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٦/٨٥، كما أن النشرة الصادرة عن عام١٩٩٦ كانت خاصة بالحسابات القومية لسنتى ١٩٩١/٩٠ و١٩٩٢/٩١ . وقد تحولت مهمة إعداد الحسابات القومية فى أواخر التسعينات إلى وزارة التخطيط ، حيث يجرى فى الوزارة مشروع لتطوير الحسابات القومية بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وبتمويل من هيئة المعونة الأمريكية .

وسنقصر المقارنة فيما بعد على المصدرين الأول والثالث ، أى على البنك الدولى ووزارة التخطيط .

أما المصدر الثالث لبيانات الدخل القومى فهو البنك الدولى . وبالرغم من أن البنك ليس جهة إنتاج لمثل هذه البيانات ، إلا أنه عادة ما يجرى مراجعات لما يرد إليه من بيانات من المصادر الوطنية ، ويقارن بين معلومات المصادر المختلفة ، ويهذب بعض التقديرات فى ضوء مناقشاته بعناية مع الوزراء وغيرهم من المسئولين ، وفى ضوء ما يلحظونه بين السطور وما يستشفونه من توجهات حقيقية فى ثنايا الحوار . كما يقوم البنك بتعديل بعض القيم المقدرة بالدولار باستخدام ما يعرف بـ "طريقة أطلس" . بعبارة أخرى ، فإن بيانات البنك الدولى خاصة التى ينشرها فى "الجداول الدولية" أو فى "مؤشرات التنمية الدولية" هى بيانات خضعت لنوع من التنقيح لإزالة المفارقات الصارخة فى البيانات التى تقدمها المصادر الوطنية . ولهذه البيانات ميزة أخرى ، ألا وهى أنها متوافرة على مدى زمنى طويل نسبياً بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة وذلك بالجنيه المصرى وكذلك بالدولار الأمريكى . ولذا يسهل مقارنتها عبر الزمن دون الدخول فى مشكلات اختلاف الأسعار المقوم بها الناتج من فترة لأخرى ، كما هو الشأن فى بيانات وزارة التخطيط مثلاً حيث جرى العرف فيها على تثبيت القيم الخاصة بسنوات كل خطة خمسية بأسعار سنة الأساس لكل خطة[1] . والاختلافات بين تقديرات المصادر الثلاثة واضحة ، بل وصارخة فى بعض الأحيان ، كما ظهر لنا فى دراسة سابقة شملت الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٢/٩١[2] . وسوف

(١) هذا الأسلوب هو المعمول به لسنوات طويلة فى وزارة التخطيط . أنظر : وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى من عام ١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، الوزارة ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٠ . ويبدو أن الوزارة قد تنبهت مؤخراً إلى أهمية وجود سلسلة بالأسعار الثابتة الموحدة ، فأعدت سلسلة للناتج بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١ بأسعار ١٩٨٢/٨١ . وهذه السلسلة متاحة على موقع الوزارة على الإنترنت www.mop.gov.eg .

(٢) حول التضارب فى بيانات المصادر الثلاثة ، أنظر المقارنات المقدمة عن السنوات ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١ فى دراسة د./ سهير أبو العيون الواردة فى : إبراهيم العيسوى (محرر) ، محددات الطاقة الادخارية فى مصر - دراسة نظرية وتطبيقية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١١٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٨ ، ص ٤١ . -

تكون لنا وقفة أخرى مع بيانات الناتج المتاحة من مصادر مختلفة فى الفصل الرابع من هذه الدراسة .

وبطبيعة الحال ، وبالرغم مما سبق ذكره بشأن محاسن بيانات البنك الدولى ، فلا يمكن تصور أن تكون هذه البيانات دقيقة تماماً أو خالية من التحيز . فالبنك الذى يعنى بجمع بيانات عن جميع أقطار العالم قد لا يقدر على متابعة ما يجرى فى كل قطر من تعديلات أو تحديث فى البيانات . ومن ثم فجانب من عدم الدقة قد يأتى من هذا الباب . كما أن البيانات التى ينشرها البنك الدولى ليست بالضرورة خالية من التحيز إلى أعلى بالنسبة لمعدلات نمو ن.م.أ . فهذا التحيز قد يوجد بدرجة قد تزيد أو تقل بحكم تلقى البنك للبيانات من مصدر محلى لا يخلو من التحيز أصلاً . وليس من المتصور أن تؤدى عمليات التنقيح التى يجريها البنك الدولى إلى التخلص من هذا التحيز كلية فى كل السنوات . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فإن التحيز قد يأتى من جانب البنك ذاته لأغراض سياسية . والمثال على ذلك هو ميل البنك لتقبل تقديرات

- فيما يتعلق بتقديرات الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه) ، كانت الاختلافات على النحو الموضح أدناه :

السنة	وزارة التخطيط	التعبئة والإحصاء	البنك الدولى
١٩٨٣/٨٢	٢٤٦٣٤	...	٢٤١٧٠
١٩٨٤/٨٣	٢٧٥٩٥	٢٧٥٩٤	٢٨٥٠٤
١٩٨٥/٨٤	٣٠٩٤١	...	٣٣١٣٢
١٩٨٦/٨٥	٣٣٧٤٦	...	٣٨٣٥٦
١٩٨٧/٨٦	٤٤٠٥٠	٤٢٩٦٤	٤٥٢٤٩
١٩٨٨/٨٧	٥٨٦٣٠	٥٤٠٧٣	٥٤٥٥٣
١٩٨٩/٨٨	٧٣١٧٠	٦٢٨٣١	٦٥٥٧٧
١٩٩٠/٨٩	٩١٥٧٥	٧٨٣١١	٧٨٩٠٧
١٩٩١/٩٠	١٠٨٧٤٠	١٠٣٥٦١	٩٨٦٦٠
١٩٩٢/٩١	١٣١٠٥٧	١٢٧٦٥٤	١١٨١٦٠

لاحظ مثلاً أن معدل نمو ن.م.أ (بالأسعار الجارية) فى سنة ٨٨/٨٧ وهى إحدى سنوات الركود الذى شهده النصف الثانى من الثمانينات ، بلغ ٣٣% طبقاً لوزارة التخطيط ، و٢٦% طبقاً للتعبئة والإحصاء ، و٢٠% حسب بيانات البنك الدولى . ولمة مفارقات مناظرة فى تقدير معدل الادخار المحلى الإجمالى من المصادر الثلاث . أنظر الدراسة نفسها ، ص ٤١ .

وزارة التخطيط للنمو الاقتصادى والادخار ، أو لتقديرات قريبة منها فى السنوات اللاحقة لتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وذلك بقصد إبراز "نجاح" البرنامج ، واستخدامه كواجهة للإعلان عن هذه البرامج وحث الدول المترددة فى تطبيقها على أن تحذو حذو مصر[1] .

وكما يتضح من مقارنة معدلات نمو ن.م.أ بأسعار السوق الثابتة فى جدول (٤ــ م ــ٣) فى الفصل الرابع ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، كانت قيم البنك الدولى أقل من قيم وزارة التخطيط فى ١٠ سنوات ، وأعلى منها فى

---

(١) يلاحظ أن معدلات النمو فى ن.م.أ . المنشورة ضمن سلسلة البنك الدولى : مؤشرات التنمية الدولية لعام ٢٠٠٠ (على CD-ROM) للسنوات ١٩٩٤/٩٣ حتى ١٩٩٨/٩٧ تكاد تتطابق مع المعدلات المقدرة بواسطة وزارة التخطيط ، والمنشورة فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٠ . وهذه المعدلات تدور فى المدى ٣,٩%-٥,٦% . كما ظهر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بمقدار ١٤٠٠ دولار فى سنة ١٩٩٩ (بالمقارنة بـ ١٢٠٠ دولار فى سنة ١٩٩٨) فى "بروفيل بيانات مصر" المنشور على موقع البنك الدولى على الإنترنت www.worldbank.org ، وهو ما يعطى على معدل نمو اسمى ٩,٤% ومعدل نمو حقيقى ٥,٦% . وبافتراض معدل نمو سكان ١,٧% حسب ما ورد فى "البروفيل" ، يكون معدل النمو الحقيقى فى ن.م.أ ٧,٣% فى سنة ١٩٩٩ ، وهى السنة التى شهدت بدايات الركود الاقتصادى الذى اعترفت به الحكومة فى عام ٢٠٠١ !! .

ومن المفارقات أن التقرير الصادر عن البنك الدولى فى عام ١٩٩٧ عن الوضع الاقتصادى فى مصر قد نشر تقديرات لمعدل الادخار المحلى الإجمالى بالغة الانخفاض للسنوات ١٩٨٧-١٩٩٠ ، ولكنه عدل عنها فى نشرة مؤشرات التنمية الدولية الصادرة فى عام ٢٠٠٠ ونشر معدلات أعلى قريبة من معدلات وزارة التخطيط ، وذلك كما هو مبين أدناه :

	(أ)	(ب)
١٩٨٧	%٦,٦	%١٥,٩
١٩٨٨	%٩,٥	%١٧,١
١٩٨٩	%١٠,٥	%١٧,٣
١٩٩٠	%٦,٨	%١٦,١
١٩٩١	%١٠,١	%١٣,٢
١٩٩٢	%١٠,٩	%١٥,٤
١٩٩٣	%٦	%١٣,٢
١٩٩٤	%٥,٩	%١١,٤

المصادر: العمود (أ) من:

World Bank, ARE, Country Economic Memorandum, vol, 3, March 1997, P.33.

العمود (ب) من:

World Bank, World Development Indicators 2000 (on CD-ROM).

٦ سنوات ، ومتساوية معها فى ٩ سنوات . وقد تعذرت المقارنة فى سنتين لغياب البيان المناسب فى سلسلة وزارة التخطيط . ولو تجاوزنا عن الفروق التى تبلغ قيمتها نصف نقطة مئوية أو أقل بالزيادة أو النقصان ، واعتبرنا القيم متساوية فى هذه الحالات ، لوجدنا أن بيانات البنك الدولى تختلف عن بيانات وزارة التخطيط فى نحو ٥٠% من السنوات محل البحث . وهذا ما لاحظناه أيضاً عند المقارنة بين بيانات البنك الدولى وبيانات وزارة التخطيط بشأن معدلات نمو ن.م.أ بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة ، وإن كانت المقارنة فى غطت فترة أقصر فى هذه الحالة ، وهى الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وذلك لعدم توافر سلسلة أطول من جانب وزارة التخطيط . واختلاف البيانات على هذا النحو يجعل المفاضلة بين مصدر وآخر أصعب مما قد يظهر لأول وهلة .

١-٦ تقييم صندوق النقد الدولى للبيانات الاقتصادية المصرية:

ليس نادراً ما تتعرض البيانات الاقتصادية المصرية للنقد من جانب المؤسسات المالية الدولية ، خاصة تلك التى تراجع هذه البيانات على نحو تفصيلى وبشكل دورى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وفى أحدث تقرير أصدره صندوق النقد الدولى (يونيو ٢٠٠٥) بشأن التطورات الاقتصادية فى مصر خصصت بعثة الصندوق ملحقاً للقضايا الاحصائية . وفيما يلى أبرز الملاحظات التى سجلتها البعثة على الإحصاءات الاقتصادية المصرية[1] .

(أ) **الحسابات القومية**: ترى بعثة الصندوق أن بيانات الحسابات القومية المصرية تعانى عدداً من أوجه القصور ، أبرزها عدم اتساق هذه البيانات مع بيانات ميزان المدفوعات ، وغياب سلسلة موثوق فيها للناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الثابتة . وعلاوة على ذلك فإن سنة الأساس تتغير باستمرار ، وذلك دون إجراء التعديلات الضرورية فى السلاسل القديمة على نحو يسمح بإجراء مقارنات تاريخية سليمة . ويحول القصور فى دقه وموثوقية البيانات السنوية وربع السنوية دون إجراء

(1) IMF, Arab Repub of Egypt, IMF Country Report , No. 05/177. June 2005 (www.imf.org), Appendix III, pp. 39 – 41 .

تحليلات دقيقة للتطورات الاقتصادية فى الوقت المناسب . وقد أشارت البعثة إلى أن التقرير الذى أعده الصندوق فى أكتوبر ٢٠٠٣ ، بشأن مدى التزام مصر بمواصفات ونظم إعداد البيانات[1] ، قد أظهر أن الحسابات القومية المصرية لم تزل بحاجة إلى التحسين ، على أن يشمل ذلك إجراء فحص نقدى للبيانات الأصلية[2] التى تعتمد عليها هذه الحسابات . وأخيراً سجلت بعثة الصندوق ملاحظات انتقادية متعددة على الرقم القياسى الشهرى للإنتاج الصناعى الذى بدأ نشره فى أبريل٢٠٠٣ ، وكذلك على التعديلات التى أدخلت عليه فى يناير ٢٠٠٥ ، خلاصتها عدم الارتياح إلى طريقة تركيب الرقم القياسى وصعوبة إجراء مقارنات شهرية ذات مغزى استناداً إليه .

(ب) الأسعار: فى رأى بعثة الصندوق أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين تعوزه الدقة فى التعبير عن التغيرات الفعلية فى المستوى العام للأسعار . ويرجع القصور هنا إلى أن سلة السلع وعينة الأسواق التى يعتمد عليها فى تركيب الرقم القياسى متقادمة وتحتاج إلى تحديث ، وتؤدى غلبة السلع والخدمات ذات الأسعار المحددة إدارياً على سلة السلع والخدمات التى يشملها الرقم القياسى لأسعار المستهلكين إلى تحيز إلى أدنى فى قياس تغيرات الأسعار[3] . وبرغم التعديلات التى أدخلت على هذا الرقم القياسى مؤخراً من حيث تحديث سلة السلع والأوزان بما يتوافق مع بحث الدخل والإنفاق لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، إلا أن البعثة رأت أن الرقم القياسى الجديد لم يزل يعانى عيوب الرقم القياسى القديم ذاتها . وفى تقدير البعثة أن غياب مقياس

(1) ROSC = Report on the Observance of Standards and Codes.

وقد نشر هذا التقرير فى يوليو ٢٠٠٥ بعنوان:

Arab Republic of Egypt: Report on the Observance of Standards and Codes - Data Module, Response by the Authorities, and Detailed Assessment using the Data Quality Assessement Frameowrk (www.imf.org).

(2) Source data.

(٣) أنظر أيضاً التحليل الكمى الذى أكد قصور الرقم القياسى لأسعار المستهلكين عن إظهار التغيرات الحقيقية فى الأسعار ، فى :

IMF, Arab Republic of Egypt, IMF Country Report - Selected Issues, Report No. 05/179, June 2005, pp. 9-10.

موثوق فيه للتضخم يشكل عقبة أمام الإدارة السليمة للسياسة النقدية من جانب البنك المركزى[1].

(جـ) **ميزان المدفوعات:** لاحظت البعثة أن بيانات ميزان المدفوعات التى يجمعها البنك المركزى تفتقر إلى الدقة . وقد أرجعت البعثة ذلك إلى مشكلات فى البيانات الأصلية التى يستند إليها البنك فى إعداد بيانات ميزان المدفوعات ، وبخاصة عدم اقتراب هذه البيانات بشكل معقول من أساس الاستحقاق ، وعدم تواؤم نظام تغطية المعاملات بالنقد الأجنبى وتصنيفاتها مع ما طرأ على الاقتصاد المصرى من تطورات فى اتجاه تحريره . كما أشارت البعثة إلى أن ثمة مشكلات واضحة فيما يتعلق بتسجيل التدفقات الرأسمالية وتقدير الاستثمار الأجنبى المباشر ، وبخاصة الفارق الضخم بين رصد البنك المركزى لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ورصد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة له .

(د) **الاحصاءات المالية والنقدية:** أشارت البعثة إلى أن ثمة فجوة كبيرة فى البيانات المالية بين التمويل الحكومى والاقتراض الحكومى ، وهو ما لا يساعد على إظهار عجز الموازنة بشكل واقعى . وبالرغم من مراجعة تقدير عجز الموازنة بالزيادة فى ١٩٩٩/٩٨، والسنوات اللاحقة ، إلا أن الفجوة تبقى قائمة بالنسبة للسنوات قبل ١٩٩٩/٩٨ وتبقى معها تقديرات عجز الموازنة محل شك . كما ذكرت البعثة أن البيانات النقدية قد لا تكون دقيقة ، حيث أن بيانات الأصول والالتزامات الأجنبية قد تكون مقدرة بأعلى من حقيقتها ، وذلك بالنظر إلى أن بنكا من البنوك التى تصنف على أنها fshore الموجودة فى مصر ، يعامل خطأً على أنه بنك غير مقيم[2] . كما لاحظت البعثة بعض المخالفات لدليل الصندوق بشأن الاحصاءات

(١) أنظر ص ٢٣ من التقرير المذكور فى الهامش ٣٤ .

(٢) من المرجح أن البنك المقصود هو البنك العربى الدولى الذى لا يخضع لإشراف البنك المركزى .

النقدية والمالية ، وذلك بخصوص تسجيل بعض الأرصدة والعمليات على أنها ضمن نقود الاحتياطى أو القاعدة النقدية[1] ، بينما كان من الواجب استبعادها منها .

١-٧ أساليب التعامل مع المصادر المتعددة للبيانات:

كما سيظهر من تحليلات الموضوعات المختلفة التى سنقدمها فى فصول هذا الكتاب ، فإن الاختلافات فى بيانات المصادر لا تترك أمام الباحث أسلوباً واحداً للتعامل مع هذه المصادر فى كل الأحوال . فثمة ما يستوجب اختلاف الأسلوب من حالة إلى أخرى .

فمثلا عندما يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادى ، فإن اهتمامنا سوف يتركز على استجلاء حقيقة الاتجاهات العامة[2] لتطور ن.م.أ على المدى الطويل ، أو على امتداد فترات تتراوح بين خمس وعشر سنوات . وفى هذه الحالة قد يكون من المناسب الوقوف على هذه الاتجاهات العامة فى البيانات المتاحة من كل من المصدرين الذين سبق المقارنة بينهما فى القسم السابق . فإذا اتحدت الاتجاهات العامة فيهما بالرغم من اختلاف القيم السنوية ، فلا مشكلة فى هذه الحالة . أما إذا اختلفت الاتجاهات العامة اختلافاً بيناً ، فسوف يتعين علينا بحث الأمر ومحاولة التعرف على أسباب هذا الاختلاف .

ويمكن أن ينطبق هذا الأسلوب أيضاً على بيانات قوة العمل والتشغيل والبطالة المتوافرة من ثلاثة مصادر هى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ووزارة التخطيط ، والبنك الدولى . وكما سيظهر عند تحليل جدول (٨ــ م ــ١) فى ملحق الفصل الثامن ، فإن بيانات البنك الدولى تبدو شديدة الارتفاع ، وعلى نحو شبه منتظم ، بالقياس إلى البيانات المتاحة من المصدرين الآخرين . ولكن حدة الاختلاف تخف عندما ننتقل من البيانات المطلقة إلى معدلات نمو قوة العمل والتشغيل . وكما سبق ذكره ، فإن جانباً من اختلاف تقديرات قوة العمل إنما يرجع إلى الاختلاف فى

(١) نقود الاحتياطى Reserve money ، ويرمز لها بالرمز MO.

(٢) الاتجاهات العامة : broad trends and tendencies.

تقدير عدد السكان وكذلك الاختلاف فى معدل النشاط المستخدم لحساب قوة العمل . وهنا سوف نلجأ إلى المقارنات الدولية فى محاولة للتعرف على أى من معدلى النشاط المستخدمين أقرب إلى الواقع.

ولم يكن الاختيار صعبا فى حالة بيانات المالية العامة . فقد تبين لنا أن البيانات التى يوردها البنك الدولى عن مصر فى أغلب السنوات فى قاعدة معلومات مؤشرات التنمية الدولية ــ إصدار ٢٠٠٣ وكذا إصدار ٢٠٠٥ هى تقديرات الموازنة ، وليست البيانات الفعلية المستمدة من الحسابات الختامية . وعموماً فقد توقف البنك عن نشر بيانات الإيرادات والنفقات العامة والعجز فى الموازنة بعد سنة ١٩٩٧ ضمن مؤشرات التنمية الدولية . ولذا ، فقد كان علينا جمع البيانات الفعلية للموازنة من عدة مصادر شملت نشرات البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى ووزارة الاقتصاد وعدد من التقارير والدراسات التى صدرت عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . وليس من المستبعد أن تتسلل بعض الأخطاء إلى البيانات المتحصلة من هذا الأسلوب ، ولكن تظل الميزة الأساسية هى اعتماد هذه البيانات على الحسابات الختامية لا على الموازنات التى كثيراً ما يجرى عدم الالتزام بها من جانب الحكومة .

أما فى حالة ميزان المدفوعات ، فبالرغم من بعض الاختلاف فى التعاريف أو المسميات بين ما يرد فى قاعدة معلومات البنك الدولى عن مؤشرات التنمية الدولية ــ إصدارى ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ وبين ما يرد فى نشرات البنك المركزى المصرى ، إلا أن الاتفاق بين السلسلتين كان شبه كامل[1]. ونظراً لتوافر سلسلة كاملة عن جميع سنوات الدراسة فى مؤشرات التنمية الدولية ، فقد اعتمدنا عليها بصفة أساسية . ونقول بصفة

(١) يلاحظ مثلاً أن تعريف الدخل المحصل income receipts فى مؤشرات التنمية الدولية يشتمل على بندين وهما : دخل الاستثمار ودخول المقيمين العاملين فى الخارج . ولكن بمضاهاة الأرقام الواردة فى المؤشرات على الأرقام التى يوردها البنك المركزى المصرى ، يلاحظ أن الدخل المحصل فى بيانات المؤشرات يقتصر على دخل الاستثمار والذى تظهره نشرات البنك المركزى تحت بند المتحصلات من الخدمات. أما دخول أو تحويلات العاملين فى الخارج فهى تظهر فى نشرات البنك المركزى تحت بند التحويلات الخاصة الصافية ، وهى التى تظهر فى مؤشرات التنمية الدولية فى بند تحويلات العاملين workers remittances.

أساسية ، حيث استلزم الأمر فى بعض الأحيان تصحيح رقم أو آخر بالرجوع إلى نشرات البنك المركزى المصرى . كما رجعنا إلى هذا المصدر لإضافة بيانات السنوات غير الواردة فى مؤشرات التنمية الدولية ، إذ أن إصدار سنة معينة عادة ما تكون آخر بياناته خاصة بسنة الإصدار ناقصاً سنتين .

وهكذا يتباين أسلوب التعامل مع مصادر البيانات المختلفة من موضوع إلى آخر ، وذلك حسبما تسفر عنه المقارنة بين البيانات من استنتاجات ، وحسبما يتوافر من معلومات إضافية حول خصائص هذه البيانات ، وكذلك حسب التقدير الذاتى للباحث فى بعض الحالات .

خاتمة:

لعله قد استبان للقارئ مما سبق ذكره أن التعامل مع البيانات المتاحة عن الاقتصاد المصرى من المصادر المحلية والمصادر الدولية ليس بالأمر اليسير . فهذه البيانات تعانى مشكلات متعددة تؤدى إلى قدر قد يقل أو يكثر من عدم الدقة . كما أن البيانات التى تنتجها أو تنشرها جهات مختلفة فى الدولة قد تنطوى على تباينات أو تناقضات لا يمكن تجاهلها . وجانب من هذه المشكلات يرجع إلى غياب التنسيق بين الجهات المختلفة التى قد تنتج بيانات عن ظاهرة بعينها ، وكذلك غياب بحث علمى رصين فى الأسباب الحقيقية للاختلافات بين البيانات ذات المصادر المختلفة ، ومن ثم غياب المحاولات الجادة للتوفيق بين البيانات المختلفة عن نفس المتغير ، أو لبيان ما يتوجب عمله من تعديلات للانتقال من بيان صادر عن جهة ما والوصول إلى البيان المناظر الصادر عن جهة أو جهات أخرى .

وثمة سبب آخر للمشكلات التى يصادفها الباحث فى البيانات عن متغير بعينه حتى إذا كانت هذه البيانات صادرة عن جهة واحدة . فقد تظهر فى السلسلة الزمنية للمتغير محل الاهتمام قفزات يتعذر تفسيرها استناداً إلى المسار الذى ينبغى أن تأخذه العلاقات بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية مساراً معينا وفق ما تشير إليه النظرية الاقتصادية أو الخبرة العملية . وفى غالب الأحوال قد يعود ذلك

إلى ما تدخله جهات إنتاج البيانات من تعديلات على التعاريف أو على طرق الحساب نادراً ما يتم الإفصاح عنها وتوثيقها على نحو صريح وواضح .

وكما أشرنا عند الحديث عن بيانات الناتج المحلى الإجمالى ، فإن جانباً من المشكلات يعود إلى وجود قطاع كبير غير نظامى من جهة ، وإلى تزايد وزن القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى نتيجة لسياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادى من جهة أخرى . ومن ثم فمن المرجح أن العنصر الاجتهادى فى تقدير الناتج المحلى الإجمالى قد اتجه إلى التزايد على مر الزمن ، حيث لا تتوافر قاعدة بيانات شاملة أو دقيقة عن النشاط الخاص ، وبخاصة نشاط المنشآت الصغيرة . بل إن البيانات عن نشاط المنشآت الكبيرة فى القطاع الخاص قد لا تخلو من تحيزات هى الأخرى لأسباب متعلقة بالضرائب أو الإعفاءات الضريبية والجمركية . أضف إلى ذلك ما قد يشوب تقديرات الناتج من تحيز من جانب بعض أجهزة الدولة وذلك بقصد تضخيم إنجازات النظام الحاكم كسباً للشعبية والتأييد السياسى ، وذلك بالمغالاة إلى الأعلى فى تقدير الناتج الاسمى أو المغالاة إلى الأدنى فى تقدير معدل التضخم . كما قد يأتى التحيز من جانب الجهات الرسمية بدعوى أن اجتذاب الاستثمار الأجنبى يستلزم تخفيف الجوانب السلبية فى صورة الاقتصاد المصرى وتجميل هذه الصورة . وأخيراً ، يزداد الطين بللاً من جراء انعكاس التدهور القيمى والأخلاقى الذى شهده المجتمع المصرى فى العقود الثلاثة الماضية على سلوك المشتغلين بجمع البيانات ميدانياً .

وقد تتوافر فى البيانات التى تنشرها بعض الهيئات الدولية عن الاقتصاد المصرى بعض المزايا ، أبرزها توافر سلاسل زمنية طويلة نسبياً ، مع توافر سلاسل لبعض المتغيرات الاقتصادية بالأسعار الثابتة ، وكذلك خضوع هذه البيانات فى بعض الأحوال لقدر من التمحيص والتدقيق ، ومن ثم المراجعة والتصحيح . لكن هذه المزايا لا تعطى هذا النوع من البيانات أفضلية مطلقة على البيانات التى تنشرها الجهات المصرية . فشبهة التحيز قد تظهر فى البيانات الخاصة ببعض الفترات التى تشهد علاقة ودية بين الحكومة المصرية وبين بعض الهيئات الدولية ، لاسيما البنك الدولى وصندوق النقد

الدولى . كما أن بعض المعلومات التى تنشرها الهيئات الدولية قد تكون مجرد تقديرات مبنية على افتراضات معينة كما فى حالة بيانات السكان والعمالة فى بعض السنوات ، أو تكون بيانات تعبر عن النوايا لا عن الوقائع كما فى حالة بيانات الموازنة العامة للدولة . وأخيراً ، فإن انشغال الهيئات الدولية بجمع بيانات عدد كبير جداً من دول العالم ، قد لا يتيسر معه متابعة كل ما قد تدخله الدول ذاتها على بياناتها من تعديلات بين الحين والأخر قد تمليها اعتبارات توافر تقديرات أحدث أو أدق ، وقد لا يتيسر بالتالى إدراج مثل هذه التعديلات فى قواعد معلومات الهيئات الدولية ونشراتها الإحصائية .

وبالرغم من كل ما تقدم ذكره ، فليس أمام الباحث مناص من التعامل مع هذه البيانات للتعرف على مسيرة الاقتصاد المصرى خلال العقود الثلاثة الماضية . وبالطبع سوف يبذل الباحث قصارى جهده فى الكشف عن الفروق بين المصادر المختلفة للبيانات ، وسوف يسعى إلى تدعيم قراءته وتحليلاته لهذه البيانات باللجوء إلى المقارنات الدولية حيناً ، وبالاحتكام إلى الخبرة والتقييم الذاتى حيناً آخر . وإذا لم يتيسر الاختيار من بين التقديرات المتعددة المتاحة عن متغير أو معامل ما ، فسوف نعتمد على متوسط هذه التقديرات ، وذلك استناداً إلى أن بعض أخطاء التقدير قد يلغى بعضها البعض الآخر ، تاركةً تقديراً أقرب إلى الصحة . وسوف يخفف بعض الشئ من مشكلات البيانات أن الباحث سيركز على الكشف عن الاتجاهات العامة والتطورات الإجمالية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة الزمنية محل الاهتمام ، دون أن ينشغل كثيراً بالتغيرات فى قيم هذه المتغيرات من سنة لأخرى . ومع ذلك ، فإن أى قدر من الاجتهاد فى قراءة البيانات المتاحة وتحليلها لن يؤدى إلى تحويل البيانات المعيبة إلى بيانات سليمة ، ولن يقضى كلية على شبهة الخطأ فى بعض الاستنتاجات المبنية على هذه البيانات .

ولذلك فإن ثمة حاجة ملحة إلى أن توجه الجهات المعنية بجمع وتجهيز ونشر البيانات الاقتصادية جانباً كبيراً من اهتمامها لدراسة ما يثار بشأن هذه البيانات من

تحفظات أو انتقادات ، ولمعالجة ما يشوبها من أوجه النقص أو القصور . ولعل نقطة البدء المناسبة فى هذا المقام هى جمع وتوثيق الانتقادات التى توجه لمختلف أنواع البيانات عن الاقتصاد المصرى ، وذلك بالرجوع إلى الدراسات الوطنية والأجنبية من جهة وإلى آراء المشتغلين بجمع وتجهيز هذه البيانات من جهة أخرى . ولن يستغنى الجهد المطلوب عن نوعين من الحوار الجاد : أولهما حوار بين المنتجين المتعددين للبيان الواحد ، بغرض حصر الاختلافات وتقدير الفروق واقتراح سبل التوفيق بين التقديرات المختلفة . وثانيهما حوار بين منتجى البيانات وبين مستخدمى هذه البيانات لتبادل وجهات النظر واستكشاف أفضل الطرق لمعالجة العيوب القائمة فى البيانات المتاحة ، ومن ثم التوصل إلى بيانات أشمل وأدق عن الاقتصاد المصرى . وحبذا لو استهدف الجهد المرجو غرضين : أولهما مراجعة وتصحيح البيانات القديمة والتوصل إلى سلاسل زمنية طويلة ومتسقة . وثانيهما التوثيق الدقيق للتعاريف وأساليب البيانات ، وطرق الحساب أو التقدير ، وأساليب التعديل فى التقديرات السابقة ، مع نشر هذه المعلومات فى تقارير تتاح فى سهولة ويسر لكل من يطلبها .

وإذا كانت بعض الجهود قد بذلت مؤخراً فى اتجاه تطوير البيانات من خلال مشروع وزارة التخطيط لتطوير الحسابات القومية بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية ، فهذا أمر طيب ومحمود . كما أن انضمام مصر للنظام المتقدم لنشر البيانات الخاص بصندوق النقد الدولى SDDS اعتباراً من ٣١ يناير ٢٠٠٥ ، قد يدفع فى اتجاه تحسين المعلومات المتاحة عن الاقتصاد المصرى[1] . وقد يتعزز هذا الاتجاه أيضاً إذا ما وجدت بعض الأفكار التى ترددت مؤخرا بشأن إنشاء مجلس قومى أو مجلس أعلى للاحصاءات وبشأن إصدار قانون للمعلومات طريقها للتطبيق . ولكن الشوط الذى يتعين قطعه فى اتجاه تطوير مختلف صنوف المعلومات الاقتصادية وتوفير درجة عالية من الشفافية

(١) SDDS هى اختصار لعبارة :Special Data Dissemination Standard أى المعيار الخاص لنشر البيانات . وتحرص على تطبيق هذا المعيار الدول التى تسعى للوصول إلى السوق الدولية لرأس المال أو تلك التى تستخدم هذه السوق فعلا . ويطوى هذا المعيار على نظام لإنتاج ونشر البيانات أكثر تشدداً من النظام العام المتاح لجميع الدول أعضاء صندوق النقد الدولى الاشتراك فيه والذى يطلق عليه GDDS: General Data Dissemination System. أنظر موقع الصندوق على الإنترنت: www.imf.org.

بشأنها ، فضلاً عن مراجعة وتصحيح السلاسل الزمنية القديمة ، وكذلك توثيق المفاهيم والتعاريف وطرق القياس وما طرأ عليها من تغيرات عبر الزمن ، لم يزل طويلاً .